كتب

في كتابه الصادر عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، يُضيء الباحث التونسي على الظروف البشرية التي أحاطت بإعلاء القواعد الأصولية، مثل الاستحسان والعُرف والمصالح والتخصيص، إلى مصافّ المبادئ الإلهية المتعالية التي لا يجوز انتقادها ولا التشكيك في إطلاقيتها

حمادي ذويب أصول الفقه التكميلية بين مقدَّس ودنيوي

النصّ الديني في تفاعلاته مع التاريخ

نجم الدين خلف الله

ركّزت الأبحاث التاريخية السابقة التي أنجزها مُؤرّخو الفقه، مثل ج. شاخت وب. يوهانسن ووائل حلّاق وغيرهم، على علاقة الأحكام الفقهية بالواقع التاريخي الذي أنتجها. إلّا أنّ هذه الأبحاث، على عُمقها، لم تُشِر إلى علاقة أصول الفقه ومقولاته بهذا الواقع ولا إلى تأثيره المباشر في صياغتها وشرعنتها، وما يتبع ذلك من تقديس ثم من فرض على الوعي الفردي والجماعي من خلال خيارات السُّلَط السياسية الحاكمة. كما تكاد تنعدم الإشارة إلى المسارات المعقّدة في التقديس والتسويغ البشري لأصول الفقه ومصادره وقواعده ومفاهيمه إدراجاً لها في دائرة المُتعالي الإلهي. وإلى مسارات التقديس هذه يعود الباحث التونسي حمادي ذويب في كتابه الأخير «أصول التشريع الإسلامي التكميلية بين التقديس والدَّنيَوة»، الصادر عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، من أجل تسليط الضوء على الظروف البشرية التي أحاطت بإعلاء القواعد الأصولية، مثل الاستحسان والعُرف والمصالح والتخصيص إلى مصافّ المبادئ الإلهية المتعالية التي لا يجوز انتقادها ولا التشكيك في إطلاقيتها. ويَحسُن التذكير، بدءاً، بأنّ مصطلح «دَنْيَوة»، ترجمة لنظيره الفرنسي Sécularisation، الذي يدلّ على ارتباط قيمة ما بمجموع الظروف السياسية والعلاقات الاجتماعية وحتى السياقات الاقتصادية التي تُنتجها، فتجعل من مضمونها انعكاساً لما في ذلك السياق وتعبيراً مُقدّساً عن عناصره. وأمّا التقديس، نقلاً لمفهوم Sacralisation، فهو المسار البشري الهادف إلى إضفاء مسحة مُتعالية، تُقرن تارةً بالذات الإلهيّة وتارة بالنبيّ وأقواله وأعماله وحتى صمته، بهدف إعلائها لرتبة القاعدة الثابتة الخالدة، وتصويرها في المخيال الجمعي في صورة المرجع الذي لا ينبغي الحَيدُ عنه، وإلّا وقعت الأمّة بأسرها في محاذير الضلال.

قسّم الكتاب إلى أربعة فصول؛ تناول ذويب في الأوّل منها مبدأ «المصلحة» بين الديني والدنيوي، واستعرض ما طاوله من توسيع لدى الأصوليّين، محلّلاً تجلّياته في الواقع المعيش وعلاقته بالنصّ، ولدى السُّلَط السياسية التي سوّغت استخدامها للقوّة. وفي القسم الثاني، تعرّض الباحث إلى مفهوم «العُرف» وتطوّره حتى صار أصلاً للتشريع، ممّا أضفى عليه طابعاً مقدّساً، في حين أنّه مجموع الخصائص والتقاليد الثقافية السائدة في سياق ما. وركّز المبحث المُوالي على مبدأ «الاستحسان» وحُجّيّته بين الدنيوة والقداسة وطريق إثبات مشروعيته وآثار تطبيقه، ولا سيما في مجال الحدود الجنائية. وأمّا الفصل الأخير، فتناول آلية تخصيص العموم، إمّا بأخبار الآحاد أو بالإجماع أو بالمصلحة وحتى بالعُرف. وهكذا، تعاقبت الفصول الأربعة، بما فيها من مفاهيم ونصوص وشواهد، لتأكيد مدى التشابك بين هذه المصادر التكميلية، وكلُّها عقليٌّ خاضع لإكراهات التاريخ وإملاءات العقل، وبين المصادر الأصلية التي يُفترَض فيها التعالي والمُفارقة. وقد وُفّق الباحث في الجَمع بين الغرض النظري لهذه المفاهيم وما أثارته من سجلّات ذهنية حول حُجّيتها، مع إظهار تضارُب آراء القدماء حول كلّ مبدأ منها، وبين الأمثلة التطبيقية التي استقاها من كتب الفروع (الفقه)، حيث استخدمت تلك القواعد بهذا القدر أو ذاكَ من الدقّة أو التوسّع. وقد حكمت هذه الفصول بإشكالية التوتّر المستمرّ بين دواعي التقديس وبواعث التوظيف الدنيوي بوجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تسلّل هذا التوظيف في صُنع القيم وتشكيلها من خلال العودة إلى القواعد التكميلية التي ساقها كلّ مَذهب وجعلها علامة خاصّة به، كعمل أهل المدينة عند مالك، أو القياس لدى أبي حنيفة، أو تلك التي يشترك فيها سائر المذاهب مع تفاوُت في ترتيبها وحجم استخدامها.

بطاقة

باحثٌ تونسي متخصّص في قضايا الفكر والحضارة الإسلامية وفي قضايا علم أصول الفقه، يعمل أستاذاً في قسم اللغة العربية بكلّية الآداب والعلوم الإنسانية في صفاقس. من مؤلّفاته: «السُّنّة بين الأصول والتاريخ»، و«جدل الأصول والواقع»، و«مراجعة نقدية للإجماع بين النظرية والتطبيق»، و«قضايا أصول الفقه في كتابات وائل حلاق: تحليل ونقد»، ومن ترجماته: «مدخل إلى الفقه الإسلامي» لجوزيف شاخت.

ليست العلاقة بين الديني والدنيوي ضدّية دائماً

يقطع الكتاب مع رؤى التقليديين وسطحية المستعربين

وبالفعل، طفحت كتب الأصول بأبواب مطوّلة تهدف لشرعنة هذه المبادئ وتبرير فُروعها وأقسامها وتطبيقاتها، وكلّ ذلك جهد بشريّ مَحض، ارتبط أحياناً بمصالح أمراء كان عليهم أن يواجهوا ظروفاً داخلية أو ضغوطاً أجنبية للحفاظ على المنظومة السلطوية والاجتماعية التي يسهرون على استمراريتها. ولا أحد يُنكر نزوعَ بعض الفقهاء إلى تقديس القواعد وربطها بتوجُّهات السياسة، ولكن غالبيّتهم كانت تُقرّ بالطابَع الظنّي للأصول كما للأحكام المُنبثقة عنها. فقد كان الفقهاء والأصوليّون واعين بطبيعتها الافتراضية، إذ لا تخلو تحاليلهم الأصولية من تأكيد نسبية هذه القواعد وطابعها الظنّي، بل إنّ عدم اعتماد المذاهب الإسلامية الأُخرى لقواعد ما خالفها دليلٌ قاطع على هذه النسبية وأنّ كلّاً من الأصل النصّي والقاعدة التكميلية، وصولاً إلى الأحكام المُستنبَطة منها، هي وليدة نَسَق فقهي (المذهب). وقد لا تصحّ تلك القواعد خارجَه أو هي تفقد على الأقلّ طابعها الإطلاقي، الذي حاول البعض إضفاءه عليها وعلى الفروع المشتقّة منها. ومن المعلوم أنّ التوتّر بين المقدّس والدنيوي حاصلٌ ضمن ثنايا النصّ القرآني ذاته، ولا أدلّ على ذلك من مقولة «الناسخ والمنسوخ» التي تُوحي بتغيُّر الأحكام تبعاً لتغيير ظروف الوحي وتطوّر الدعوة الفتيّة واستحكام سُلطتها التدريجي. كما أنّ توسيع المفاهيم التكميلية واعتمادها يرجع إلى فهم مقاصدي عميق لما حصل في الفترة التأسيسية، حقبة «السلَف»، والتي لوحظ، بعد الاستقراء الدقيق، أنّها تُراعي مثل تلك المبادئ. فإذا سلّمنا بأنّ النص التأسيسي هو مَن أمَرَ بالتفقُّه، رديف الاستنباط والمُقايسة وإعمال الرأي، في ما يُستحدث من القضايا وهي دائمة الحدوث، لم يعُد من اليسير الفصل بين ما هو مُقدّس صرف وما هو بشريّ صرف، بل كان كلُّ حكم فرعي بالضرورة وليدَ تفاعل بين النصّ والتاريخ، أي بين التعالي والمحايثة. وعلينا أن نتساءل: هل يوجد نصٌّ خارج التاريخ أصلاً؟ باعتبار كلّ قراءة تأويلاً خاضعاً لإكراه الواقع، وفيها تتدخّل الذات القارئة بظروف القراءة وما يشوبها من تأثير وتأثُّر لا يُمكن التحكّم فيهما وهذا قطعاً إذاً تركنا جانباً التوظيف السياسي الفجّ للأصول التكميلية، وهو ما رفضه الفُقهاء أنفسهم وطالما حاربوه. ولا يُمكن البتّة اختصار تاريخ أصول الفقه والفقه ذاته إلى مجرّد توظيفات سياسية فجّة. ولا ننسى أخيراً أنّ ثنائية المُقدّس والمُدنّس التي صاغتها الأبحاث الأنثروبولوجية مطلع القرن الماضي وما تبعها من مفاهيم «الدَّنيَوة» و«العَلمَنة» التي تُطبّقها أوروبا مُذاك إلى الآن، لا تُناسب تماماً خصوصية السياق الثقافي العربي- الإسلامي، حيث يمتزج العاملان الديني والدنيوي إلى درجة يَستحيل فيها التمييز ضمن الحُكم الواحد بين ما يُعدّ نصّاً مُتعالياً وبين المجهود البشري في تحيينه.

والعلاقة بينهما ليست دائماً ضدّية ولا هي قائمة على التعارُض البنيوي، إذ يتعايش العاملان في قلب الحُكم الواحد ولا ينفصل أحدهما عن الآخر. ومن أطرف ما جاء في الآية: «ويُطعمون الطعام على حُبِّه...»، كيف يكتَسب الإطعام بما هو فعل مادّي بحت دلالة ما ورائية روحية، ترتبط بحُبّ الله طمعاً في جنّته مع مواساة المسكين والفقير. وعلى هذا المنوال تسير تقريباً كلّ الأحكام الفقهيّة وقواعد الأخلاق والايمان.

يفتح هذا الكتاب إذن نهجاً أصيلاً في دراسة أصول الفِقه تَقطع مع رؤى التقليديّين وسطحية المستعربين، وتتجاوزها بفضل ما فيها من تضلّع تام في أدبيّات هذا الحقل المعرفي الوعر ونصوصِه التي تتقاطع فيه مقولات المنطق والدلالة والفقه والمقاصد بمتغيّرات التاريخ الجارفة.

(كاتب وأكاديمي تونسي مقيم في باريس)

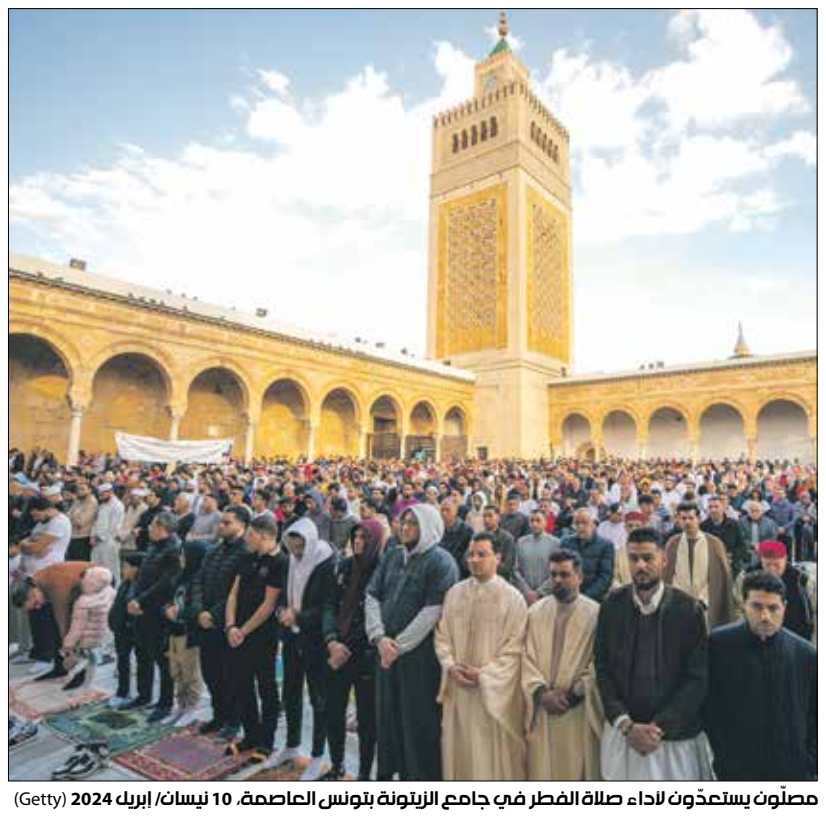
مصلّون يستعدّون لأداء صلاة الفطر في جامع الزيتونة بتونس العاصمة، 10 نيسان/ إبريل 2024 (Getty)

نظرة أولى

«**تاريخ التعليم الحديث في بيت المقدس**»، عنوان كتاب للباحث الفلسطيني بشير عبد الغني بركات، صدر عن «دار النداء». يتناول العملُ تاريخ التعليم في بيت المقدس وفلسطين عموماً في العصر الحديث، ويُضيء الحالة السياسية التي فرضها الاستعمار البريطاني عبر أدواته الاستعمارية؛ ومن بينها التعليم الذي «جعل منه أداةً قوية لترسيخ أقدامه، وممهِّدةً لإنشاء الكيان الصهيوني». يورد الكتابُ ترجمات لأسماء أسهمت في الحركة التعليمية في بيت المقدس، ذاكراً الدور الإيجابي أو السلبي لبعضها في رفض إملاءات الاستعمارَين الإنكليزي والصهيوني أو قبولها.

يروي كتاب «**نهاية الإمبراطورية الإسبانية في أميركا**» للباحث الإسباني سيزارو ختارابو خوردان، الصادر عن دار «ألوزارا»، كيف كان القرن التاسع عشر مسرحاً لعملية جيوسياسية واستراتيجية كبيرة تدخّلت فيها عدّة عوامل، مثل المطامع الإنكليزية منذ القرن السادس عشر لزعزعة استقرار إسبانيا عبر الحروب الانفصالية في الأراضي الإسبانية في أميركا، مع التدريب المسبق لـ«المحررين» وتشكيل جيش الغزو الذاتي بأوامر من الإسبان الرئيسيين الذين خانوا إسبانيا لمصالح شخصية، ما أدّى، على حدّ تعبير المؤلّف، إلى «تفكيك أعظم الإمبراطوريات في التاريخ».

ضمن سلسلة «ترجمان»، صدرت عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الطبعة العربية من كتاب «**سياسة القوّة**» للأكاديمي البريطاني مارتن وايت (1913 - 1972)، بتوقيع المُترجم الأردني عُمر سليم التل، الذي رحَل قبل صدور الترجمة الواقعة في 400 صفحة. حرّر الكتاب هدلي بُل وكارستن هولبراد، وتتركّز فصوله الأربعة والعشرون على بحث ظاهرتَي القوّة والسياسة الدولية وتأثيرهما في التاريخ الوسيط والحديث، كما يعرض للجدل الفكري بين مدارس السياسة الغربية: الواقعية والطوباوية والليبرالية والماركسية والإبستمولوجية والإنكليزية.

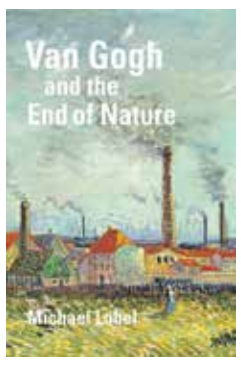

عن «منشورات جامعة ييل»، صدر كتاب «**فان غوخ ونهاية الطبيعة**» للناقد ومؤرّخ الفنّ مايكل لوبيل. يقدّم المؤلّف قراءة معاكسة للتصوّر السائد حول الفنان الهولندي (1853 - 1890) بأنه رسّام الطبيعة الماهر، حيث يرى أنّه لا يمكن فصل تجربته عن العصر الصناعي الحديث الذي عاش فيه، من مصانعه والسماء الملوّثة إلى مناجم الفحم وأعمال الغاز، وكيف اعتمد فنّه على النفايات والتلوثّ بوصفها موضوعات بارزة، وكذلك بالنسبة إلى الكثير من المواد نفسها التي استخدمها في تنفيذ لوحاته، ويربط خلاصاته هذه بتهديدات تغيّر المناخ والدمار البيئي اليوم.

«**بلاغة السلطة: نحو مختبر تطبيقي في النثر السياسي العربي**» عنوان كتاب للناقد الأردني غسّان إسماعيل عبد الخالق، صدر عن «الآن ناشرون وموزعون». يمثّل الكتاب اقتراحاً في تعريب مبحث البلاغة العربية الجديدة، ورفده بنموذج تطبيقي من الأدب العباسي، حيث يقدّم قراءة تحليلية في رسائل إبراهيم الصولي دفاعاً عن شرعية الدولة العباسية، وقراءة تفكيكية في كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ دفاعاً عن عروبة الدولة العباسية، وقراءة ثقافية في مقدّمة «أدب الكاتب» لابن قتيبة دفاعاً عن بلاغة الدولة نفسها، ومختارات من النثر العربي القديم.

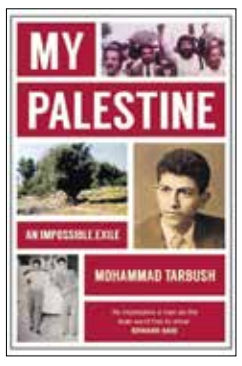

وُلد محمد طربوش في بيت نتيف قرب الخليل إبّان الانتداب البريطاني لفلسطين. وعندما كان رضيعاً، هُجّر وعائلته من قريتهم مع جميع سكّانها إثر نكبة 1948 واجتياح العصابات الصهيونية البلاد، قبل أن يُغادر الشابّ منزله إلى الأردن ومنها نحو أوروبا حيث سيصبح مصرفيّاً دوليّاً بارزاً. يجمع كتاب المصرفيّ الراحل (1948 - 2022) «**فلسطيني: المنفى المستحيل**»، الصادر عن «هاوس ببلشنغ»، بتحرير ابنته ندى طربوش، بين المذكّرات الشخصية والتعليقات السياسية والاقتصادية حول مسارات القضية الفلسطينية وتقاطعاتها مع تاريخ المنطقة العربية الحديث.

«**التراث الخَفي: الأسطورة السومرية والرواية الخليجية للسيرة الهلالية**» عنوان كتاب الشاعر والباحث المصري فتحي عبد السميع (1963) الصادر عن «دار وعد». يتكوّن العمل من كتابين مُتداخِلين، ويبدأ بمقدّمة عن التراث الخفيّ الذي يتمّ نقله من مادّة تراثية قديمة إلى أُخرى أحدث منها، وبشكلٍ تختفي فيه ملامح المادّة الأولى أو تذوب في المادّة الجديدة، وتعيش بشكلٍ خفيّ في ظلّ مناخ سياسي وديني واجتماعي مختلف، وهنا يتساءل الباحث: هل حقّاً لا توجد رواية خليجية للسيرة الهلالية التي وقع الكثير من أحداثها في مناطق خليجية، أم أنّها رواية مفقودة؟

عن «دار طفرة»، صدر كتاب «**السينما.. ذاكرة فلسطين**» للكاتب المصري أشرف بيدس، وفيه يُضيء على 38 فيلماً سينمائياً تناولت القضيّة الفلسطينية من جوانبها المختلفة منذ النكبة وإلى اليوم، مُعتبراً أنّ أهمّيتها لا تكمن فقط في كونها «تُمثّل ذاكرةً خصبة للأحداث التي مرّت عبر عقود من الاحتلال، لكنّها أيضاً تُجيب عن أسئلة شائكة لدى جمهور كبير يجهل أبعاد القضية». تتوزّع الأفلام بين ما قدّمه مُخرجون فلسطينيّون داخل فلسطين وفي الشتات وما قدّمه مُخرجون عرب، وما أنتجته منظّماتٌ فلسطينية وما كان مستقلّاً، كما يفرد مساحة لحضور المرأة في السينما الفلسطينية.